الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/INF/2–E/ECA/CM/58/INF/4

Distr.: General
26 March 2026

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨–٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثامنة والخمسون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢–٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

التغييرات التنظيمية التي طرأت مؤخراً على أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا– معلومات أساسية

١– في آذار/مارس ٢٠٢٥، أطلق الأمين العام 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'، وهي مبادرة إصلاح على نطاق المنظومة تهدف إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها ومرونتها في سياق التحديات العالمية المعقدة وفي ظل محدودية الموارد. وتهدف هذه المبادرة، وهي استمرار للإصلاحات السابقة، إلى تحسين الإجراءات وتعزيز المساءلة وضمان تنفيذ الولايات على نحو أفضل. وهي تنقسم إلى ثلاثة مسارات عمل: الكفاءة التشغيلية والتحسينات؛ واستعراض تنفيذ الولايات؛ وإعادة التنظيم الهيكلي.

٢– ومن أجل المضي قدما في تحقيق أهداف المبادرة، اتخذت الأمم المتحدة عدة إجراءات تشمل ما يلي:

(أ) تحقيق أوجه الكفاءة وخفض التكاليف فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦؛

(ب) الخطوات الأولية لتعزيز إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملياتها، والتي تنبثق عن مسار العمل الذي يركز على الكفاءة التشغيلية والتحسينات.

٣– وقد استلزمت الإجراءات المتخذة عدة تدابير منها مراجعة الاحتياجات من الموارد وإعادة ترتيب الهيكل التنظيمي للجنة بهدف تعزيز التنسيق الداخلي فيها، وتحسين التعاون

A.26-00244 (A)

بين أقسامها، والحد من التشظّي، وزيادة الكفاءة العامة. وقد عُرضت التقديرات المنقحة في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (A/80/400)، واعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٨٠/٢٤٢ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥.

٤- والإجراءات المتخذة في إطار 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' لا تغيّر الولايات الحكومية الدولية أو النطاق الجغرافي للّجنة. وتظل جميع مجالات العمل الموكلة إلى اللجنة دون تغيير.

٥- وبالإضافة إلى 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'، أجرت اللجنة تعديلات إضافية على الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٧ لضمان توافقهما مع الإجراءات المتخذة في إطار المبادرة، وكذلك لزيادة تعزيز فعالية اللجنة وكفاءتها. وتهدف هذه التعديلات أيضا إلى تمكين اللجنة من الاستجابة بشكل أكثر فعالية للأولويات الناشئة والاحتياجات الإنمائية المتغيرة لأعضائها.

٦- والغرض من هذه المذكرة هو إطلاع مؤتمر الوزراء على التغييرات التنظيمية التي أُجريت في إطار 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' والتِماس موافقته على التعديلات الإضافية التي أُجريت على برنامج اللجنة بهدف تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

ثانيا- التغييرات التنظيمية الناشئة عن 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'

٧- استنادا إلى 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' والإجراءات المتخذة حتى الآن، بما في ذلك التقديرات المنقحة المتعلقة بالخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٦، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التغييرات التنظيمية التالية، التي تدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦:

(أ) تم توحيد وظائف دعم البرامج على مستوى الشُّعب، بحيث يخصص لكل شعبة مساعدٌ إداري واحد ومساعدٌ واحد لشؤون الموظفين ومساعدُ فريق واحد؛

(ب) ولتعزيز الكفاءة التنظيمية، والتخلص من الازدواجية، وتحسين تقديم الخدمات، وضمان مزيد من التوافق بين المهام الإدارية وإدارة الفعاليات، تم دمج شعبة الشؤون الإدارية وشعبة المنشورات والمؤتمرات وإدارة المعارف مع بعضها لتشكيل شعبة الشؤون الإدارية وإدارة المؤتمرات، التي تضم جميع أقسام شعبة الشؤون الإدارية السابقة وقسمين تم تعديلهما من شعبة المنشورات وشؤون المؤتمرات وإدارة المعارف؛

(ج) ونُقِلت المهمة الأساسية المتعلقة بالرواتب، التي كانت تضطلع بها سابقا وحدة الرواتب والمدفوعات التابعة لقسم الشؤون المالية والميزانية، إلى إدارة الدعم العملياتي في مقر الأمم المتحدة؛

(د) وبعد التعديلات التي أُجريت على شعبة الإدارة وشعبة المنشورات والمؤتمرات وإدارة المعارف، أصبحت شعبة الشؤون الإدارية وإدارة المؤتمرات الجديدة تضم:

'١' قسم إدارة المرافق؛

'٢' قسم المالية والميزانية؛

'٣' قسم إدارة الموارد البشرية؛

'٤' قسم إدارة سلسلة الإمداد؛

'٥' مركز الأمم المتحدة للرعاية الصحية؛

'٦' قسم المنشورات وإدارة المؤتمرات؛

'٧' قسم إدارة التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات؛

(هـ) ونُقِل قسم خدمات إدارة المعارف، الذي كان في السابق جزءا من شعبة المنشورات والمؤتمرات وإدارة المعارف، إلى شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج؛

(و) وأصبحت وحدة خدمات المراسم والاتصال، التابعة لقسم المنشورات وإدارة المؤتمرات، التي كانت تندرج سابقا ضمن شعبة المنشورات والمؤتمرات وإدارة المعارف، ووحدة إدارة المخاطر واستمرارية تصريف الأعمال، التي كانت تندرج سابقا ضمن شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج، تابعتين الآن لمكتب مدير الديوان في مكتب الأمين التنفيذي؛

(ز) وستصبح جميع مسارات العمل ذات الصلة بالموارد الطبيعية، أي تلك المتعلقة على وجه التحديد بالأراضي والتحول الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية، من الآن فصاعدا، من اختصاص قسم واحد هو قسم الموارد الطبيعية والنظم الغذائية التابع لشعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية؛

(ح) ودُمج مسار عمل 'التوسع الحضري' التابع للبرنامج الفرعي ٩ مع مسار عمل 'تخطيط التنمية' التابع للبرنامج الفرعي ١،[(١)] وذلك في قسم جديد للتنمية المستدامة والتخطيط المتكامل تابع لشعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة والتخطيط؛

(ط) وبهدف الحد من التشظي الداخلي، وإضفاء الطابع المركزي على عملية المساءلة عن تنفيذ البرامج، وتعزيز التكامل بشكل أوثق بين المهام التحليلية والاستشارية ومهام بناء

[(١)] تنظم الأمم المتحدة أعمالها في شكل برامج تكلّفها بها الدول الأعضاء، ويهدف كل منها إلى تحقيق هدف رئيسي؛ وتمثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البرنامج ١٥: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وينقسم كل برنامج إلى مكونات متخصصة وعملية، تُعرف بالبرامج الفرعية. ولدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسعةُ برامج فرعية.

القدرات، وتقوية التوافق بين الدعم المقدم على المستوى دون الإقليمي والأولويات القطرية، بما في ذلك التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، تم دمج هياكل كل المكاتب دون الإقليمية، التي كانت تتألف في السابق من قسمين ووحدة إدارية ومالية لكل منها، في قسم مواضيعي واحد، تدعمه وحدة إدارية.

ثالثا- تغييرات تنظيمية إضافية تتجاوز 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'

٨- بالإضافة إلى ذلك، أدخلت اللجنة تغييرات هيكلية إضافية بهدف تحسين فعاليتها وكفاءتها، وتعزيز اتساقها، وتقوية أوجه التآزر بين أقسامها، والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات أعضائها.

ألف- شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة والتخطيط

٩- شهدت شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة والتخطيط إجراء تعديلات هيكلية تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية المتكاملة والحوكمة وتعبئة الموارد المحلية. ودُمج قسم التحليل الاقتصادي الكلي وقسم المؤسسات والحوكمة الاقتصادية مع بعضهما لتشكيل قسم جديد، هو قسم التحليل الاقتصادي الكلي والمؤسسات والحوكمة الاقتصادية.

١٠- وفي الوقت نفسه، تم نقل قسم التوسع الحضري والتنمية من شعبة الشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية سابقا، ودمجه مع قسم التخطيط التنمية لتشكيل قسم جديد، وهو قسم التنمية المستدامة والتخطيط المتكامل. كما سيتولى القسم الجديد تنسيق متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وسيشمل هذا التنسيق أيضا تنظيم منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وتقديم الدعم للاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية. وسيؤدي إنشاء هذا القسم إلى تعزيز الروابط بين التحليل الاقتصادي الكلي، وتخطيط التنمية، وحوكمة التنمية وتمويلها.

باء- شعبة التكامل الإقليمي والتجارة

١١- فيما يخص شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، أُجريت تعديلات هيكلية بهدف تبسيط التنظيم الداخلي للشعبة، وتعزيز التناسق بين مجالات عملها المترابطة، وزيادة تركيزها الاستراتيجي على تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال زيادة التدفقات التجارية، وتحسين التصنيع، وزيادة الاستثمارات. وقد تم تخفيض عدد أقسام الشعبة من ثلاثة إلى اثنين، وذلك من خلال دمج قسم مؤسسات السوق سابقًا وقسم التكامل الإقليمي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سابقًا لتشكيل قسم واحد جديد هو: قسم التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي. أما المركز الأفريقي للسياسات التجارية، فلم يطرأ عليه أي تغيير. وتعزّزُ

هذه التغييرات أوجه التآزر بين مساري العمل المعنيين بالتجارة والتصنيع، كما تقوي قدرة الشعبة على تقديم دعم مركّز ومنسّق لأعضاء اللجنة.

جيم- المركز الأفريقي للإحصاءات

١٢- أُجريت تعديلات هيكلية داخل المركز الأفريقي للإحصاءات بهدف تعزيز التوجه الاستراتيجي للمركز، وزيادة التناسق بين مجالات عمله، وضمان قدرته على تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضاء اللجنة في مجالي البيانات والإحصاءات. وتمت إعادة هيكلة المركز، الذي كان مقسَّما سابقا إلى أربعة أقسام، ليصبح مكونا من ثلاثة أقسام مترابطة: قسم قدرات البيانات والمعارف الجغرافية المكانية؛ وقسم إنتاج الإحصاءات، والأساليب، والبحوث؛ وقسم التنسيق والشراكات والتوعية بالسياسات.

دال- شعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية

١٣- تمت إعادة هيكلة شعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية لتصبح مكونة من قسمين بدل ثلاثة أقسام، وذلك بدمج قسم الموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق سابقا مع قسم الأراضي والتحول الزراعي سابقا، لتشكيل قسم جديد هو قسم الموارد الطبيعية والنظم الغذائية. وفي الوقت نفسه، يظل المركز الأفريقي للسياسات المناخية قسمًا مستقلًّا بذاته. وتجمع هذه التعديلات بين مسارات عمل مترابطة بشكل وثيق في مجالات الأراضي والموارد الطبيعية والمنظومات الغذائية، وهو ما يدعم اتباع نهج أكثر تكاملا وتنسيقا لتحويل النظم الأغذية الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع تعزيز أوجه التآزر واتساق السياسات والتنفيذ المتكامل لوظيفته لصالح أعضاء اللجنة والمؤسسات الإقليمية.

هاء- شعبة التنمية الاجتماعية الاقتصادية

١٤- تم تغيير اسم شعبة الشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية سابقا إلى 'شعبة التنمية الاجتماعية الاقتصادية'، التي تظل مسؤولة عن تنفيذ البرنامجين الفرعيين ٦ و٩. وقد أُجريت تعديلات بهدف تعزيز الاتساق الداخلي، وتبسيط العمليات، وتقوية أوجه التآزر بين مجالات العمل المترابطة.

١٥- وتمت إعادة هيكلة الشعبة لتصبح مكونة من قسمين بدل ثلاثة أقسام في السابق. وتم تغيير اسم قسم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى قسم التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب. ويواصل القسم التركيز على البرنامج الفرعي ٦. ولم يطرأ أي تغيير على قسم السياسات الاجتماعية الذي يواصل التركيز على البرنامج الفرعي ٩. وكما ذُكر أعلاه، أصبح قسم التنمية المستدامة والتخطيط المتكامل التابع لشعبة الاقتصاد الكلي والمالية والحوكمة والتخطيط مسؤولا الآن عن المهام التي كان يضطلع بها سابقا قسمُ التوسع الحضري والتنمية.

١٦- وقد أعيدت تسمية البرنامج الفرعي ٩ ليصبح 'الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية'، وتم تعديل هدفه العام ليصبح كما يلي: 'القضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر متعدد الأبعاد بالحرص على انتهاج أعضاء اللجنة سياسات واستراتيجيات قائمة على الوقائع المثبتة في مجال الاستثمار الاجتماعي وإيجاد فرص العمل المنتجة'. وعلى المنوال نفسه، تم تغيير اسم البرنامج الفرعي ٦ ليصبح 'التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب'، كما تم تعديل هدفه العام ليصبح: 'تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في أفريقيا، من خلال تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة للجميع وقادرة على الصمود من قبل الدول الأعضاء في اللجنة، بما يتماشى مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، والالتزامات العالمية والإقليمية ذات الصلة'.

واو- المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

١٧- عزز المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تركيزه على تحقيق هدفه المتمثل في مواءمة تنفيذه للبرنامج بشكل أفضل مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة لدول شمال أفريقيا. وقد تم تعديل هدفه ليصبح 'النهوض بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والإدارة المالية وتمويل التنمية والتكامل الإقليمي والاعتراف بصورة أفضل بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين'. وعلاوة على ذلك، تغير مجال تخصص المكتب دون الإقليمي من 'مهارات العمل والتنمية المتوازنة' إلى 'النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة'. وتعكس هذه التعديلات تحولا من نهج يركز على العمالة إلى نهج أوسع نطاقا وأكثر تكاملا يركز على النمو المتسارع والشامل للجميع والتنمية المستدامة، مع زيادة التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية، وتمويل التنمية، والإدارة المالية العامة، والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي.

رابعا- خاتمة

١٨- تعزز التغييرات التي أُجريت في إطار 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' وما بعدها قدرة اللجنة على أداء مهامها بمزيد من الاتساق والمرونة والتركيز الاستراتيجي. ومن خلال تبسيط الهياكل التنظيمية، وتوضيح المسؤوليات، وإعادة توجيه مسارات العمل المترابطة، حرصت اللجنة على أن تكون في وضع أفضل للاستجابة للأولويات الإقليمية المتغيرة والتحديات العالمية الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه التغييرات قدرة اللجنة على تسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، مع المضي قدما في اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أكثر فعالية وتنسيقا وتركيزا على النتائج. ومن خلال تبسيط الهياكل وزيادة توضيح المسؤوليات، تحقق اللجنة قيمة أكبر لأعضائها من خلال برامج أكثر فعالية تلبي الاحتياجات وتستند إلى الأولويات الوطنية ودون الإقليمية.